نظرية القرائن في التحليل اللغوي

خالد بسندي*

ملخص

حاول هذه البحث التأصيلَ لمصطلح القرائنِ ومرادفاتِهِ في التراثِ اللغوي ، وكَشْفَ أبعادِ نظريةِ القرائنِ وأثرِها في التحليل اللغوي ، كما حاول ربطَ مصطلح القرائنِ بنظريةِ النظمِ عند عبدِ القاهرِ الجرجاني،وبيانَ علاقةِ هذه النظريةِ بالتحليلِ اللساني، ووقف عند المحاور التالية:

المحور الأول: أصالة مصطلح القرائن في النظرية النحوية:

المحور الثاني: فكرةُ القرائنِ عند تمام حسان:

المحور الثالث: فكرةُ القرائن في ضوء نظرية النظم

المحور الرابع: العامل النحوي والقرائن:

ووصل البحث إلى أن ما قدمه حسان للتراث خدمة جليلة تمثل باستلهامه التراث العربي وإعادته فكرة تضافر القرائن التي تناولها علماؤنا القدماء، وجعلوها نبراسا لهم في تحليلهم اللغوي. دون أن يغفلوا دور العامل النحوي في التحليل اللغوي، وأنهم أولوا المعنى المعجمي عنايتهم في تحليلهم اللغوي، وأن الدراسات اللغوية العربية اتسمت بسمة الاتجاه إلى المبنى كما قصدت إلى المعنى، واهتمت بالمعاني التركيبية.

مقدمة البحث

يحاول هذا البحث التأصيلَ لمصطلح القرائنِ ومرادفاتِهِ في التراثِ اللغوي،وينطلق من المنطلقات التي وضعها حسان أساسا لفكرة القرائن، وهي:

أولا: قول حسان إن الدراسات اللغوية العربية اتسمت بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعاً لذلك وعلى استحياء، وقوله إن النحويين لم يولوا المعنى المعجمي عنايتهم في تحليلهم اللغوي.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2007.

* قسم اللغة العربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ثانيا: قول حسان إن النحويين لم يعطوا عناية كافية للجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية والمباني التي تدل عليها فمن ذلك مثلا معنى الإسناد... وقوله إن النحويين لم يفطنوا إلى طبيعة التعارض الممكن حدوثه بين النظام ومطالبِ السياق أو بعبارة أخرى التعارضِ بين مطالب التحليل ومطالبِ التركيب.

ثالثا: إغفال حسان دور العامل النحوي في التحليل اللغوي، وقوله إن فهم القرائن وحده كاف للقضاء على خرافة العامل النحوي.

وستكون محاورُه وَفْقَ ما يأتي:

أولا: أصالةُ مصطلح القرائنِ في النظريةِ النحويةِ.

ثانيا: فكرةُ القرائنِ عند تمام حسان.

ثالثا: فكرةُ القرائنِ في ضَوْءِ نظريةِ النَّظْم.

رابعا: العاملُ النحويُّ والقرائن.

خامسا: اضطراب المصطلح.

سادسا: آراء حول نظرية القرائن.

أولا- أصالة مصطلح القرائن في النظرية النحوية:

لا يبتعد المعنى الاصطلاحي للقرائن كثيرا عن المعنى اللغوي. فالمعنى اللغوي مأخوذ من (قرن) الذي يرد بمعان كثيرة منها: الوصل، والجمع، والشدّ، والربط، والمصاحبة، والتلازم، والالتقاء، والروابط ،فيقال: قرن الشيء بالشيء: وصله، وقرن الشيء بالشيء: جمعه، قرَن الأسارى: شدّهم وربطهم، وقارنه قِرانا ومقارنة:صاحبه، والقرينة الزوجة لأنها تقارن زوجها وتلازمه[1].

أما المعنى الاصطلاحي للقرائن فهو - تقريبا- يدور حول هذه المعاني، ومدى ارتباط الكلمات بعضها ببعض سواء أكان ذلك داخل الجملة أم كان داخل السياق، ويُرشح هذا المعنى أو ذاك وجودُ قرينة دالّة على المعنى المقصود لفظية كانت أو معنوية. وبين النحويون ذلك عند حديثهم عن الإسناد ،أو التلازم ،أو التعدية ، أو عند حديثهم عن الأبواب النحوية، نحو: المبتدأ والخبر والفاعل والجار والمجرور والإضافة والتوابع .... ولذا نجد حديثهم عن القرائن متناثرا في أبواب متعددة، فما تكاد تجد بابا إلا للقرينة ذكرٌ فيه سواء باللفظ صراحة أو بما يدل عليه.

فقد ورد هذا المصطلحُ صراحةً عند الحديث عن التقديم والتأخير والحذف ... فهذا ابن هشام أورده في حديثه عن خبر المبتدأ بعد (لولا) بأن الخبر إذا كان كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يكن يعلم نحو:"لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة"[2]، وأضاف لعل هذا "مما يروى بالمعنى، وعن الكسائي في إجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ، ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوما"[3]. وذكر في موضع آخر أنه يجب تأخير المفعول[4] في نحو:"ضرب موسى عيسى" لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر فلو وجدت قرينة معنوية، نحو: "أرضعت الصغرى الكبرى" و"أكل الكمثرى موسى" أو لفظية نحو قولك: "ضربت موسى سلمى"[5]. وذكر في موضع آخر - أيضا- أن حذف الجار في قوله تعالى﴿وترغبون أن تَنْكِحوهُن﴾ (النساء:127) كان لقرينة[6].

ونحو حديثه -أيضا- عن حذف العامل في المفعول المطلق ،يقول إن هناك"مصادر سماعية كثر استعمالها ، ودلّت القرائن على عاملها ، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة :"حمدا وشكرا لا كفرا" و"صبرا لا جزعا"[7].

وتكرر هذا المصطلح عند السيوطي فذكره صراحة عند حديثه عن تقدير المحذوف في قوله تعالى﴿قالوا لو شاء ربنا لأنزل ملائكة﴾(فصلت:14) يقول:"فإن المعنى لو شاء ربنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة بقرينة السياق"[8]، وذكر مصطلح القرائن اللفظية -أيضا - في حديثه عن البيت التالي[9]:

ما جادَ رأيا ولا أجدى محاولةً إلا امرؤ لم يُضع دنيا ولا دينا

يقول:"بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية والتقدير(أحد) حذف واكتفى بقصده ودلالة النفي والاستثناء"[10].

وذكر ابن جني مصطلح(الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية) في حديثه عن (صعد وسعد) ،يقول:" فجعلوا الصاد لقوتها، مع ما يشاهد من الأفعال المعالَجة المتجشمة، وجعلوا السين لضعفها ، فيما تعرفه النفس وإن لم تره العين، والدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية"[11]، وأفرد بابا بعنوان" باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية"، يقول فيه:" اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتدّ مراعًى مُؤْثَر؛إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب:فأقواها الدلالة اللفظية ، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية... فمنه جميع الأفعال. ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة ألا ترى إلى "قام"، و(دلالة لفظه على مصدره)و(دلالة بنائه على زمانه)، و(دلالة معناه على

فاعله). فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه... ألا تراك حين تسمع "ضرب" قد عرفت حدثه وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فعل،ولا بد له من فاعل "[12].

وورد هذا المصطلح أيضا في الحديث عن قوله تعالى" كلا إذا بلغت التراقي "الأنعام94، فذكر الكسائي أن فاعل (بلغت) يعود على الروح المفهوم من سياق الكلام[13]. وفي قول الرسول صلّى الله عليه وسلم "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"[14] نجد أن الفاعل محذوف دل عليه الفعل المسند إليه بقرينة السياق، والتقدير: ولا يشرب الشارب المدلول عليه بالفعل (يشرب) بطريقة الالتزام، ودل عليه الحال المشاهدة في قول الشاعر[15]:

فإن كان لا يرضيك حتى تردّني إلى قَطَريّ لا أخا لك راضيا

وعليه نجد أن هذا المصطلح له حضوره في كتب التراث النحوي، استثمره علماؤنا القدماء في بيان العلاقات بين الكلمات داخل التركيب اللغوي.

ثانيا- فكرة القرائن عند تمام حسان [16]:

جاءت فكرة "تضافر القرائن" -كما أرادها حسان - لإيضاح المعنى الواحد المتمثل أساسا في تفكيك بنية الإسناد، وبيان علاقات الكلمات فيه كمهمة من مهمات الإعراب كما هو معروف في النحو العربي. وهنا يتعدى مفهوم القرائن مجرد الاهتمام بالعامل - حسب رؤية حسان - ومدى أثره في تحديد العلامات الإعرابية لمباني مكونات الإسناد إلى التعامل مع مجموعة من المعطيات الأخرى بما فيها القرائن المعنوية والقرائن اللفظية.

وقد بنى حسان فكرته هذه على أن" كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يُعنى أولا وأخيرا بالإجابة عن(كيف) تتم هذه الظاهرة أو تلك فإذا تعدّى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن(لماذا) تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد هذا منهجا علميا ؛بل لا مفرّ من وصفه بالحدس والتخمين"[17]، ولذا لا يعنيه السؤال بـ(لماذا) لأنه يعتمد على الحدس والتخمين، وفي سبيل هذه الفكرة عرض حسان لنص لا معنى لكلماته، ولكنها مصوغة على شروط اللغة العربية، وهو" حَنْكَفَ المستعصُ بقاحته في الكحظ فعنّذ التران تعنيذا خسيلا ، فلما اصطف التران، وتحنكفَ شقله المستعصّ بحشله فانحكز سُحيْلا سُحيْلا حتى خزب" ثم قال بعد ذلك:" لكأني بالقارئ الآن قد بدأ في إعراب هذا النص ، وكأني أسمعه يقول: حنكف فعل ماض، والمستعص فاعل، وبقاحته جار ومجرور متعلق بحنكف، إلى أن يتم الإعراب الصحيح"[18]، ويذهب إلى أن القارئ يستطيع أن يعرب كلمات ليس لها معنى في المعجم، ولا يدل نصها المذكور

على معنى دلالي خاص، وذلك:" لأن هذه الكلمات الهرائية تحمل في طيها معنى وظيفيا ، فالكلمة الأولى في النص تؤدي وظيفة الفعل الماضي لسببين: الأول أنها جاءت على صيغته، والثاني أنها وقعت موقعه، وتقوم الكلمة الثانية بدور آخر، والثالثة بوظيفة ثالثة، وهلم جرا"

ثم أورد بيتا شعريا لا معنى لكلماته من الناحية المعجمية، ومع هذا فقد أعرب مفرداته:

قاص التَجِينُ شِحالَه بِتَرِيسهِ ال فاخي فَلَم يَسْتِف بطاسيةِ البَرَنْ

وقد جاء بهذا البيت ليكون موافقا لشروط حدّدها، وهي: اشتماله على حروف العربية، والمحافظة على إدغام ما تماثل أو تقارب من هذه الحروف على الطريقة العربية، وتقليد المباني الصرفية العربية، سواء مباني التقسيم أو التصريف أو القرائن، والمحافظة على مظهر العلامات النحوية، ولكنه تجاهل الاعتبارات المعجمية، ولذا لا يكون النسق النطقي جملة عربية بأي صورة من صور الجملة[19]، وذكر أنه يمكن إعراب النص، فنقول: قاص: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب .

التجين: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

شحاله: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الهاء: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر.

وهكذا حتى ينتهي من إعراب البيت، وذكر أن الصلة وثيقة بين الإعراب والمعنى الوظيفي، حيث كان الإعراب الكامل معتمدا على دور التحليل اللغوي، أو ما أسماه بالمعنى الوظيفي؛ لأنه هو الذي "يحدد الفهم صوتيا من حيث إن الحروف مقابل استبدالي، وصرفيا من حيث إن المبنى إطار شكلي يتحقق بالعلامة".

أقام حسان منهجه على فكرة التعليق أو العلاقات السياقية وهي الفكرة المركزية في النحو العربي، وقد استلهمها من الجرجاني، ومقتفيا أثر أستاذه(فيرث)[20] الذي أقام نظريته على فكرة السياق، على الرغم من أن هذه الفكرة – كما سيأتي – قد عالجها علماء اللغة قديما من خلال إدراكهم أثر السياق في فهم الحدث اللغوي، إلا أن (فيرث) قد توسع في معالجتها بحيث كونت نظرية لغوية متكاملة، وأصبحت أساس المدرسة اللغوية الاجتماعية، فقد عالج هذا العالم جميع الظروف اللغوية لتحديد المعنى، ومن ثم حاول إثبات صدق المقولة بأن"المعنى وظيفته السياق"، [واستطاع تلميذه تمام حسان بذكائه اللغوي أن يربط بين هذه النظرية (نظرية السياق) عند(فيرث) والتعليق النحوي عند عبد القاهر الجرجاني، فيما يسمى بسياق (الحال)والسياق اللغوي(المقال). وانتهى هذا التأثير عنده بالمنهج الوصفي الوظيفي، الذي تبناه، وبنى عليه فكرة

القرائن بعد قراءته عبد القاهر الجرجاني وفكرة التعليق النحوي عنده][21]، وجعلها محور كتبه ومقالاته ودراساته اللغوية، محاولا - بناء عليها – تفسير العلاقات النحوية التي تعتمد على القرائن المعنوية واللفظية لتوضح المبنى النحوي، وذكر أن "فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ لأن التعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية"[22]. فهذا هو يعد العامل النحوي خرافة، وأن التعليق الذي بنى عليه نظريته واستلهمه من الجرجاني كاف للقضاء على خرافة العامل، والغريب أنه يقرن هذا الرأي بعبد القاهر الجرجاني، في قوله:"وفي رأيي – كما في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال- أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي"[23] مما يوحي بأن الجرجاني يعدّ العامل خرافة، وهذا مجانب للصواب، فقد اعتمد الجرجاني عليه في بناء نظريته، يقول:"لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا"[24]، وهذا ما يؤيده قول حسان نفسه من أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، ومركزية التعليق ارتباطه بالبؤرة (العامل)، مع أنه يتبع هذا بقوله إن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل لهذه المعاني الوظيفية النحوية[25]، ويقول في موضع آخر موضحا مفهوم التعليق عند الجرجاني:"وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية"[26]، وكأني به هنا قد انتبه إلى أن هذا الكلام يؤخذ عليه فتدارك ذلك بقوله إن:"عبد القاهر لم يقصد قصدا مباشرا إلى شرح ما يعنيه بكلمة "التعليق" ولكن إشارات عامة ..."[27]، ويضيف في موضع آخر أن"أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية ...هي ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني صاحب مصطلح "التعليق"... فأما النظم فقد جعله عبد القاهر للمعاني، أي أن النظم في معناه عند عبد القاهر هو تصور العلاقات النحوية بين الأبواب كتصور علاقة الإسناد بين المسند إليه والمسند وتصور علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به وتصور علاقة السببية بين الفعل والمفعول لأجله"[28] فهو هنا يوافق عبد القاهر في أن النحو العربي هو في أصله علاقات تربط الكلمات. وبما أن حسان قد أقام نظريته على التعليق فإنه يرى أنها من أصعب القرائن من حيث إمكان الكشف عنها؛ لأنها تحتاج إلى تأمل في بعض الأحيان ،وهي أم القرائن النحوية، وأن الكشف عنها هو الغاية الكبرى من التحليل

الإعرابي، ووصل إلى نتيجة مؤداها أن الناس ما داموا يحسون ويعترفون بالإحساس بصعوبة الإعراب أحيانا فإنه من الصعب عليهم أن يكشفوا عن هذه القرينة المعنوية[29]، وترك الأمر على هذا القول من أنها أصعب القرائن ،فهل صعوبتها صعوبة معرفة العامل ،ومعرفة الإعراب؟

ورأى حسان أن الوظائف التي تؤديها القرائن اللفظية هي السبكCohe-sion، والوظائف التي تؤديها القرائن المعنوية هي الملائمة Coherence ، وإذا اضطرب السبك (التركيب اللغوي) لم يكن له كفاءة إعلامية، ولهذا فرّق بين جملة (جاء الجندي على أهبة الاستعداد) والجملة ذاتها بعد انفراط عقد سبكها (على جاء أهبة الجندي الاستعداد)، لأن النظام النحوي يتمثل في عدد من القرائن الدالة على معاني النحو ومن القرائن اللفظية قرينة التضام ، وهي تشتمل على مفاهيم الافتقار والاختصاص والتنافي، ثم قرينة الرتبة والربط . فالجملة الثانية خلت من السبك، لأنها خالفت النظام النحوي من سياق النص أو من سياق الموقف ،فإذا لم تقم هذه القرينة لم تكن هناك كفاءة إعلامية[30].

وهذا الذي ذكره حسان تحت عنوان السبك والكفاءة الإعلامية ما تناوله سيبويه ومن تبعه من النحويين عند حديثهم عن قوانين العربية وما انحرف عن أقيستها ونعتوه بالقبح وهو لا يغتفر، وما نعتوه بالمحال؛ لأن أوله يناقض آخره، وما نعتوه بالكذب ...[31].

وذكر حسان اهتمام الدراسات اللغوية عند العرب بالمبنى أساسا ولم يهتموا بالمعنى إلا على استحياء[32]، مع أن هذا الوصف غير دقيق لأن مبدأ المعنى الذي بنى عليه حسان قراءته الجديدة في التراث اللغوي مبثوث بصور متعددة في ذلك التراث من تفسير وأصول وبلاغة ونحو وصرف؛ ولاحظ حلمي- أيضا- [33] أن حسان ينقض في موضع آخر ما ذكره سابقا حيث يثبت لعلماء البلاغة العرب إدراكهم لنظرية المعنى، وسبقهم لعلماء اللغة المحدثين في إدراك نظرية السياق[34]. ومن هذا المنطلق نجد أن النحو العربي أساسا علم التراكيب، قائم على العلاقات بين الكلمات في التركيب، وليس صيغا وألغازا ومقولات إعرابية محفوظة، وإنما هو نوع من التصور العقلي، وتتضح أهميته في نمو الدلالات اللغوية وتناميها[35]. فقد اهتم سيبويه في الكتاب بالتراكيب ومباني الألفاظ، واختلافها باختلاف معانيها، ولذا لا نجده يقتصر على النحو الشكلي الذي يهتم بأواخر الكلمات إعرابا وبناء وإنما أراد بالنحو انتحاء سبيل العرب في بنية ألفاظها وأساليبها، وما يستتبعه المقام ومقتضى الحال من تقديم وتأخير، أو ذكر وحذف أو فصل ووصل، أو قصر وإطلاق، أو تعريف وتنكير. وإن كان قد اهتم بالإعراب وتعليلاته فإن اهتمامه به جاء فطريا ميسورا لتعليل مباحثه النحوية وتفسيرها، ولم يصل إلى تلك الدرجة من التعقيد والشكلية التي عُهدت في كتب المتأخرين.

فقد كان الإعراب[36] فرعا للمعنى، واتخذت حركاته دليلا عليه وفوق ذلك تراه يرجح وجها إعرابيا على آخر لا لشيء إلا لأن المعنى والسياق يطلبه ويحتمه، ثم تراه ينعى على بعض النحويين في عصره هيامهم بالإعراب والقياس ناسين أو متناسين مقياس الحسن والقبح الذي يَرُدّ إليه صحة التراكيب على ما استنته العرب في كلامها[37].

ولذا نرى سيبويه في تحليله اللغوي لبعض الجمل يقبلها أو يرفضها أو يحكم عليها احتكاما للمقام أو الحال أو السياق، فـ"تلقانا في الكتاب أمثلة كثيرة من الجمع بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق، وذلك حيث نرى سيبويه يقف إلى تراكيب مخصوصة فيردّها إلى أنماط لغوية مقرّرة، ويقدر ما يكون عَرَض لها من الوجهة اللغوية الخالصة من حذف أو غيره ، وفق نظرية العامل ، ولكنه لا يقف عند ذلك ، بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب ، وحال المتكلم ، وموضوع الكلام ... وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوي"[38]، ويذكر الموسى أن التحويليين يعتقدون على نطاق واسع، أن التفسير غير النحوي خطيئة لا يجوز لنا أن نفارقها إلا أن تفشل التشكيلات النحوية المحكمة، وأن العوامل غير النحوية مما لا يمكن تشكيله بإحكام قليلة الأهمية في نظرية النحو[39].

ويمضي سيبويه في تفسير التلازم التركيبي بين العناصر اللغوية، ويحتكم في ذلك إلى مدلولات هذه الأنماط عند أبناء اللغة، فيلاحظ أن هذه الأنماط في مقتضياتها الخارجية مركبة، وأنها تستلزم في التعبير عنها مركبا من العناصر اللغوية ، قال:"واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنه لا يجوز أن تقول:كلمته فاه، حتى تقول : إلى فيّ ؛ لأنك إنما تريد مشافهة ، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين ،فإنما يصح المعنى إذا قلت: إلى فيّ. ولا يجوز أن تقول: بايعته يدا، لأنك إنما تريد أن تقول:أخذ مني وأعطاني، فإنما يصح المعنى إذا قلت: بيد؛ لأنهما عملان"[40].

ولو وقف سيبويه عند حد النظرة الداخلية المجردة لكان عليه أن يجيز قول القائل "هذا أنت" كما يجيز قوله"هذا سور القدس، وهذا جوابهم"... وهو يتماشى مع نظام الجملة وإعرابها ولكنه لا يجيزها لأنك"لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير إلى غيره"[41].

ويستمد هذا التعليل -كما يذكر الموسى - من تحليل موقف الإشارة، فقد لاحظ أنه يقوم في المواضعات المتعارَفة على جهات ثلاث: المتكلم (المشير)، والمشار إليه، والمخاطب(المشار

له)، ولاحظ أن المخاطَب جهة لازمة من هذه الجهات، ولكنه جهة واحدة، فلا يجوز في حكم التحليل الخارجي للعبارة أن يكون المخاطَب مشارا إليه ومشارا له في آن معا[42].

ومن جهة أخرى نجد سيبويه قد اعتنى عناية واضحة بمقصد المتكلم، وماذا يريد عندما يستخدم اللغة، ومن الأمثلة التي توقف عندها سيبويه قولهم :(سرت حتّى أدخلها) في هذا المثال اهتم سيبويه اهتماما واضحا بمراد المتكلم ومقصده، وكيف أثّر توجهه ومراده على المعنى والإعراب وذلك عن طريق تقليب التراكيب والتدقيق في المقاصد،والتوجهات، نحو قوله:"سرتُ حتّى أدخلُها، وقد سرتُ حتّى أدخلُها سواء، وكذلك إنّي سرتُ حتّى أدخلُها، فيما زعم الخليل. فإن جعلت الدخول في كلّ ذا غاية نصبت. وتقول: رأيت عبد الله سار حتّى يدخلُها، وأُرَى زيداً سار حتى يدخلُها، ومن زعم أن النصب يكون في ذا لأن المتكلم غير متيقن فإنه يدخل عليه سار زيد حتى يدخلها... وتقول: ما سرت حتى أدخلُها، وحتى أدخلَها، إنْ جعلت الدخول غاية. وكذلك ما سرت إلا قليلا حتى أدخلُها إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت... وتقول: قلّما سرت حتى أدخلَها إذا عنيتَ غير سير، وكذلك أقلّ ما سرت حتى أدخلَها من قبل أنّ قلّما نفيٌ لقوله كثر ما"[43] فنرى أنه بدأ يفحص التراكيب تدريجيا من حيث مستوى البساطة والتركيب، مبينا في كل مثال مقصد المتكلم وتوجهه وأثر هذا التوجه على المعنى والإعراب، فالوظيفة الرئيسة لحركات الإعراب هي تحديد المعنى الوظيفي للكلمات داخل السياق، تبعا لأغراض المتكلمين ومقتضى الحال، بمعنى أن لكل حركة إعرابية معنى وظيفيا نحويا تدل عليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها، فإن العلم بمواقع هذه العلامات ـ وحده ـ ليس كفيلا بتحقُّق البيان للتراكيب، وإنما يضاف إليه معرفة بخواص التراكيب، وتصريفها حسب المعاني والأغراض، فمثلا نجد لإثبات التنوين في اسم الفاعل معنى مختلفا عن تركه، فيقول:" فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرة منونا، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدا غدا، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا غدا..."[44]، ويقول:" فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبتة، لأنه إنما أجري مُجرى الفعل المضارع"[45]، وهذا يعتمد على المتكلم المنشئ للخطاب فإذا أراد أنّ الحدث قد وقع وانقطع فاسم الفاعل بغير تنوين، والقرينة التي تحدد معنى إثبات التنوين أو تركه في اسم الفاعل هي ما يفيد معنى الحال والاستقبال أو المضي. وسيبويه يلح على جانب المعنى والدلالة والخاطب محتكما إلى مقياس الحسن والقبح وذوق العربية في صوغ أساليبها فما وافق ذلك قبله واستحسنه، وما خالفه فإنه يرده ويستقبحه. وذلك نحو:" واعلم أنه لا يقال:قائما فيها رجلُ، فإنْ قال قائل: اجعله بمنزلة: راكبا مرّ زيدٌ ،وراكبا مرّ الرجل، قيل له: فإنّه مثله في القياس ، لأن(فيها) بمنزلة مرّ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأن (فيها)وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل ، وليس بفعل ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل، فأجره كما أجرته العرب واستحسنت... فإن قال: أقول:مررت بقائما رجلٍ، فهذا أخبث، من قِبَل أنه لا يُفْصل بين

الجار والمجرور ومن ثمّ أسقط ربّ قائما رجلٍ، فهذا كلام قبيح ضعيف، فاعرف قبحه، فإنّ إعرابه يَسِير ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة فيها قائما رجل، ولكن معرفة قبحه أمثلُ من إعرابه"[46].

لم يكن سيبويه يرجح وجها إعرابيا إلا لأن المعنى يطلبه أو السياق يرشحه ومن هنا كانت عناصر النظام اللغوي وهي المتكلم (المرسل) والمتلقي(المخاطَب) والكلام(الرسالة) محور اهتمام سيبويه في أثناء عرضه المسائل النحوية والصرفية في كتابه، كما تحققت فكرة المقام ومقتضى الحال عنده من خلال ما يعرف بالقرائن الحالية أو المقالية[47]، والمتتبع للكتاب يلحظ أيضا اهتماما كبيرا بتحليل التراكيب، فلا يقف عند وصف المواقف اللغوية، وإنما ينتقل إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام. وقد تنبه سيبويه إلى دور السياق في تحديد البناء الداخلي للغة، وبيان المقصود من البناء الخارجي، فنجده يقول:"يقول الرجل:أتاني رجلٌ،يريد واحدا في العدد لا اثنين، فيقال، ما أتاك رجلٌ، أي أتاك أكثر من ذلك،أو يقول: أتاني رجل لا امرأة، فيقال: ما أتاك رجلٌ، أي امرأة أتتك. ويقول: أتاني اليوم رجلٌ ،أي في قوته ونفاذه، فتقول: ما أتاك رجلٌ، أي أتاك الضعفاء. فإذا قال: ما أتاك أحدٌ صار نفيا"[48] فجملة:"ما أتاك رجل" تحتمل حسب السياق الذي ترد فيه أن تدل على **العدد** أي (ذما أتاك رجل واحد بل أكثر) أو تدل على **الجنس** أي (ما أتاك رجل ذكر بل امرأة)أو تدل على **الحالة** "حالة الرجل" أي(ما أتاك رجل قوي بل ضعيف) فالسياق هو الذي يرشحها لهذا المعنى أو ذاك. يقول الموسى إن:"كلمة "رجل" مرشّحة لأنْ تُخْلَص لشعبة من شعب معناها الصرفي وهي العدد، كما أنها مرشحة لأنْ تُخْلَص لشعبة أخرى من شعب معناها الصرفي وهي الجنس ، وأنها أيضا أنها مرشحة لأنْ تُخْلَص لأحد ظلال المعنى الدلالي ... ولاحظ أن سياق الكلام والحال وما يكتنفه من قرائن كمعرفة المستمع بمقاصد المتكلم، هو العامل الحاسم في التمييز ونفي اللبْس"[49]. وإذا كان حسان قد وصف الجملة بعد انفراط سبكها بأنها لا يكون لها كفاءة إعلامية، فإنّ قول الشاعر[50]:

فقد والشك بيَّن لي عناء بوشك فراقهم صُرد يصيح

قد وُصِف بأنه رديء الاعتراض؛ لأن الشاعر فصل فيه بين متلازمين بينهما قوة اتصال، نحو: (قد) والفعل (بَيَّن) وبين الفعل وفاعله (صرد)، وفصل بين المبتدأ(الشك) والخبر(عناء)، ومثل هذا قبيح عند سيبويه وابن جني[51] ولا يغتفر لخروجه عن قوانين العربية، وانحرافه عن أقيستها. وهو كذلك عند ابن الأثير[52] الذي بين أنّ الشاعر هنا أتم التقسيم فيما أفاد وفيما لا يفيد، وهذا من رديء الاعتراض. فالحكم على هذا البيت بأنه قبيح والاعتراض فيه رديء لا يغتفر انطلاقا من فكرة التلازم المفترض وجودها بين الكلمات والأبواب النحوية، نحو علاقة التلازم بين

المبتدأ والخبر والفعل والفاعل و(قد) والفعل، وبما أن البيت قد أغفل هذا فقد خرج عن قوانين العربية وانحرف عن أقيستها. وهذه الفكرة وقف عندها سيبويه عندما تحدث عن معنى النظم وائتلاف الكلام وما يؤدي إلى صحته وفساده وحسنه وقبحه في مواضع متفرقة من كتابه، قال: تحت عنوان"هذه باب الاستقامة من الكلام والإحالة" "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمسِ وسآتيك غدا، وأما المحال، فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فان تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك، وأشباه هذا.وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"[53] فسيبويه يجعل مدار الكلام على تأليف العبارة وما فيها من حسن أو قبح، ووضع الألفاظ في غير موضعها دليل على قبح النظم وفساده. فقوله: قد زيدا رأيت وكي زيدا يأتيك يدل على أن الكلام قبيح والنظم فاسد، وإن لم نعرف أن ذلك الفساد في النظم مرجعه إلى عدم جواز دخول(قد وكي) على الأسماء فإن ذلك نحسه بأذواقنا ونستشعره بنفوسنا. وقوله (أتيتك غدا) و(سآتيك أمس) يمكن إعرابهما لو نظرنا إلى الناحية الشكلية المنصبة على العلامة الإعرابية فقط، وهذا يدل على أن النحويين القدماء لم يكن همهم الإعراب فقط بل نظروا إلى الجانب المعنوي ،وأطلقوا عليه لفظة(محال) لأن أوله يناقض آخره من ناحية المعنى. وكذلك نظروا إلى وجوب التلازم بين (قد) والفعل أو (كي) والفعل دون فاصل لأنهما حرفان مختصان بالدخول على الأفعال ولذا نعتوا مثل هذا التركيب بأنه قبيح مع أنه مستقيم بعيد عن التناقض، فالكلام المستقيم المقبول عندهم أن توضع اللفظة الموضع المحدد لها في عرف اللغة وقوانين النحو، وانتفى عنها التناقض والكذب. وكان اهتمامه بنظم الكلام وتنسيق العبارات واضحا أيضا عند حديثه عن حروف العطف وأهيتها في نظم الكلام، وأثرها في صحة النظم وفساده، وتقديم المسؤول عنه بعد أداة الاستفهام، وإخباره النكرة عن النكرة، وهكذا فقد تحدث سيبويه عن مفهوم النظم مراعيا فيه أحوال النحو، فهو يرى لكل استعمال معناه وتغيير الاستعمال لا بد أن ينشأ عن تغيير المعنى، وهو لا يبعد في ذلك عن معنى النظم وإن لم يسمه باسمه[54]. وفي موضع آخر يحتكم أيضا للمعنى في توجيه الحركة الإعرابية ، والحكم عل التركيب، فهو يجيز الجزم في نحو:"لا تدنُ من الأسدِ تسلمْ"، و"لا تعصِ اللهَ تدخلِ الجنةَ"؛ لأنّ التقدير: إنْ لا تدنُ من الأسدِ تسلمْ، وإنْ لا تعصِ اللهَ تدخلِ الجنةَ؛ فصح المعنى؛ لأن عدم الدنو سبب في السلامة، وعدم المعصية سبب في دخول الجنة. ويمنع الجزم في نحو: "لا تدنُ من الأسدِ يأكلُك"، و"لا تعصِ اللهَ تدخلُ النارَ"، لأنّ التقدير[55]: إنْ لا تدنُ من الأسدِ يأكلُك، وإنْ لا تعصِ اللهَ تدخلُ النارَ. فهذا المعنى فاسد - ولا شك - والسبب هو تقدير "لا" بعد " إنْ "

الشرطية، ولو لم يقدروها لاستقامت العبارة، واستقام المعنى. وقال سيبويه:"فإن قلتَ: لا تدنُ من الأسد يأكلْك فهو قبيح إنْ جزمت، وليس وجه كلام الناس"[56].

كما اهتم سيبويه بالمعنى المعجمي للكلمة في توجيه الإعراب وهذا خلاف ما ذكره حسان من عدم الاهتمام بالمعنى المعجمي، فالفعل(رأى) عالجه معالجة معجمية سياقية مخاطبية، فإذا كان بمعنى الإبصار الحسي(الرؤية الحقيقية) يتعدى إلى مفعول واحد فقط، وإذا كان على معنى العلم الضمني يتعدى إلى مفعولين، يقول الموسى: إن سيبويه يمتحن الفعل(رأى)"فيرى له عمقين دلاليين: فهو يأتي على معنى الإبصار الحسي (رؤية العين) وعلى معنى العلم الضمني، ويرى له معنيين نحويين... ويفزع سيبويه في البيان عن فرق ما بين المعنيين إلى المجال الاجتماعي، ويجرد من معطياته موقفا ساطع الدلالة هو موقف المتكلم إذا كان أعمى، فيقول متسائلا[57]: "ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول :رأيت زيدا الصالحَ"[58]. وهذا التوجيه ليس عند سيبويه وحده بل نهجه الجرجاني الذي لم يفصل بين معاني النحو والمعاني المعجمية، بل أكد أنه لا يمكن معرفة ترتيب الألفاظ أو تعليق بعضها ببعض إلا بعد معرفة معانيها في النفس، وتترتب الألفاظ في النطق في الوقت ذاته الذي تترتب فيه المعاني في النفس.

ثالثا- فكرة القرائن في ضوء نظرية النظم:

اهتم الجرجاني بالقواعد المستنبطة من التركيب، كالتقديم والتأخير والحذف والذكر[59]، واستخدم عددا من المصطلحات"التأليف والتركيب والترتيب والنظام والنسق" في قوله:"والألفاظ لا تفيد حتى تؤلّف ضربا خاصا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب. فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عدًّا كيف جاء واتفق، وأبطلت نضْده ونظامه الذي عليه بني، وفيه أفرغ المعنى وأجري، وغيّرت الذي بخصوصيّته أفاد كما أفاد، وبنسقه أبان المراد"[60] ثم طبق هذا الكلام النظري الذي أورده على بيت امرئ القيس "قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل" وذكر أنك لو غيرت في ترتيب الكلم على نحو"منزل قفا ذكرى من نبك حبيب" "أخرجته من كمال البيان إلى محالّ الهذيان ويقول بعد أن نثر الشطر الشعري إنك" أسقطت نسبته من صاحبه، وقطعت الرحم بينه وبين منشئه، بل أحَلْتَ أن يكون له إضافة إلى قائل، ونسب يختص بمتكلم. وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أن المعنى الذي له كانت هذه الكلم بيت شعر، أو فصل خطاب، هو ترتيبها على طريقة معلومة، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة، وهذا الحكم – أعني الاختصاص في الترتيب – يقع في الألفاظ مرتبا على المعاني المرتبة في النفس، المنتظمة على قضية العقل، ولن يتصور في الألفاظ وجوب تقديم و تأخير ، وتخصيص في ترتيب وتنزيل، وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة "[61] وهذا

يدل ـ كما يذكر محمد عباس [62] ـ على عنايته بالوظائف اللغوية التي يعنيها في بحثه المتعلق بقراءة النص الأدبي شعرا كان أم نثرا، وهو يلتقي في هذا الجانب مع معظم الألسنيين المعاصرين الذي يعدون النص الأدبي مدونة أو نظاما، ويعنون به أن كل شيء في هذا النظام مترابط، ولا وجود للعنصر بمفرده إلا داخل العلاقات التي يقيمها مع غيره من العناصر؛ ولذلك فإن استخراج القوانين المتحكمة في العلاقات التي تحدثها هذه العناصر في بعضها يعني استخراج البنية أو البنيات التي يتكون منها النظام، وهذا يدل على أن منهج الجرجاني يراعي السياق الكلي الذي تتعدد فيه الجمل وتترابط بالعلاقات والموقعية بالوظيفة النحوية كالفاعلية والمفعولية والابتداء والإخبار والحالية وغيرها، مما يعطي دلالة متكاملة تتحدد فيها معاني الكلام فتؤدي وظيفتها الإبلاغية أو الاتصالية بالأسلوب التعبيري الذي يخضع إلى جماليات النظم عن إحكام ودراسة.

ويلتقي مصطلح التأليف الذي ذكره عبد القاهر الجرجاني، وأكّده في مواضع متعددة مع مصطلح التأليف الذي ذكره سيبويه من قبل في قوله:"... وصرفت تميما وأسدا، لأنك لم تجعل واحدا منها اسما للقبيلة، فصارا في الانصراف على حالهما قبل أن تحذِفَ المضاف، ألا ترى أنك لو قلت: اسأل واسطا، كان في الانصراف على حاله إذا قلت:أهل واسط، فأنت لم تُغيّر ذلك المعنى وذلك **التأليف** إلا أنك حذفت"[63] والغالب على الظن ـ كما يذكر أحمد سعد ـ أن مقصوده من كلمة التأليف هنا هو نظم العبارة أو تأليف الجملة، انطلاقا من مُتَّجَهه النحوي الذي لم يكن يُعْنى ـ في الغالب إلا بتركيب الجملة وحدها، دون تركيب الجملة مع الجمل الأخرى[64] لكن مصطلح النظم لم يرد في الكتاب وإن كان يفهم من حديثه عن استقامة الكلام وحسنه وقبحه.

ويلتقي مصطلح التأليف أيضا مع مصطلح التركيب عند دي سوسير الذي يقول:"إن مفهوم التركيب لا ينطبق على الكلمات وحسب، بل على مجموع الكلمات والوحدات المعقدة من المقاييس والأصناف كافة(الكلمات المركبة والمشتقة،أقسام الجملة،والجملة الكاملة). ولا يكفي العلامة الرابطة بين مختلف أجزاء التركيب بل يجدر بنا أيضا أن نعتبر العلاقة التي تربط الكل بأجزائه"[65] فنلاحظ المصطلحات التي استخدمها (التركيب، الرابط، العلاقة). أما قول عبد القاهر إنه" معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما" فيدل على أن مواصفات الكلام لا تخرج عن التركيب اللغوي المتكون من مجموعة العلاقات النحوية التي لا تخالف الأقسام الثلاثة:الاسم والفعل والحرف، وهذه الأقسام تترابط فيما بينها حسب الاستعمالات الاختيارية من قبل المتكلم

الصورة الأولى: فعل واسم: انطلق زيد.

الصورة الثانية: اسم وفعل: زيد ينطلق.

الصورة الثالثة: اسم واسم: زيد منطلق.

ويرى عباس[66] أن كل هذه الصور يعطي التركيب اللغوي مجموعة من العلاقات النحوية التي تتولد عنها المعاني التي يراها عبد القاهر في دلالات الكلم، وذلك بحضور الارتباط الضروري للمسند والمسند إليه الذي يتحكم فيهما التركيب اللغوي العام، والمسند والمسند إليه إما أن يتعلقا بجملة فعلية أو جملة اسمية على قدر ما يريد المتكلم في نظرية عبد القاهر. وقد فسر عبد القاهر في هذا الصدد أن العلة الوظيفية والدلالية للتركيب اللغوي هما اللتان تحددان هذا الترتيب في نفس المتكلم، وليس الوظيفة القاعدية كما يقول في النص:" وها هنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبدا، وهي المبتدأ لم يكن مبتدأ، لأنه منطوق به أولا، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت به المعنى"[67] فالوظيفة الدلالية هي التي تحقق غرض المتكلم وتبين مقاصده، ويضيف عباس أن عبد القاهر بنظريته هذه قد حوّل" القاعدة النحوية التي تحافظ على قانون النحو من أن المبتدأ هو ما يبتدأ به الكلام، ولذلك سمي بهذا الاسم، يحول هذا الاعتقاد السائد عند النحويين واللغويين إلى أن المعنى الدلالي هو الذي أخضعها لأن تكون على تلك الصورة، وتولد عنها هذا الترتيب في بنية العلاقات التي تكون الجملة"[68]. وقد تناول الجرجاني الجملة الظاهرة والجملة العميقة من حيث هي بنية قابلية في استظهار دلالات متباينة في المعنى، وذلك عند حديثه في باب الاستعارة مستشهدا بقوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيبا﴾ (مريم:4) يبين أن البنية العميقة للآية "واشتعل شيب الرأس" وهو بهذا يلامس اتجاه تشومسكي في النحو التوليدي التحويلي.

وقد وظّف عبد القاهر الجرجاني مصطلح التعليق لتفسير العلاقات السياقية تحت عنوان النظم، الذي يعني به نظم المعاني النحوية في نفس المتكلم دون بنائها على شكل جملة، وأشار إلى مسألة الفروق وهي تعني القيم الخلافية أو المقابلات بين معنى وآخر أو مبنى وآخر، وذكر مصطلح الرتبة كما هي معروفة عند النحويين وذلك في قوله:"موقع بعضها من بعض" ولم ينس التضام في قوله:"واستعمال بعضها مع بعض" ومعناه حاجة كلمة إلى كلمة أخرى. وذكر مصطلح البناء أي بناء كلمة لتناسب وظيفتها النحوية ومنه بناء الاسم المرفوع لمعنى الفاعلية أو الضمير المتصل أو المستتر، وبذلك يبقى الارتباط بين المعنى والمعنى وثيقا [69]. وذكر مصطلح الترتيب أي موقع الكلمة في السياق من حيث الرتبة، ويفيد في معرفة مواطن التقديم والتأخير والرتب المحفوظة وغير المحفوظة.

وأورد الجرجاني نصا بيّن فيه "أنك إذا قلت: ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ضربا شديدا تأديبا له: فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لا عدّة معان كما يتوهمه الناس، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلّق التي بين الفعل الذي هو ضرب وبين ما عمل فيه والأحكام التي هي محصول التعلق. وإذا كان الأمر كذلك فينبغي لنا أن ننظر في المفعولية من عمرو وكون"يوم الجمعة" زمانا للضرب، وكون"الضرب" ضربا شديدا، وكون"التأديب" علة للضرب؛ أيتصور أن تفرد عن المعنى الأول الذي هو أصل الفائدة، وهو إسناد الضرب إلى"زيد" وإثبات الضرب به له حتى يعقل كون"عمرو" مفعولا به، وكون"يوم الجمعة" مفعولا فيه وكون"ضربا شديدا" مصدرا، وكون"التأديب" مفعولا له؛ من غير أن يخطر ببالك كون زيد فاعلا للضرب؟ وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يتصور لأن عمرا مفعولا لضرب وقع من زيد عليه ويوم الجمعة زمان لضرب وقع من زيد وضربا شديدا بيان لذلك الضرب كيف هو وما صفته والتأديب علّة له وبيان أنه كان الغرض منه. وإذا كان ذلك كذلك بان منه وثبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدّة معان وهو إثباتك زيدا فاعلا ضربا لعمرو في وقت كذا وعلى صفته كذا ولغرض كذا، ولهذا المعنى تقول إنه كلام واحد"[70].

ويمكن توضيح مفهوم (التعلّق) في نص الجرجاني على النحو الآتي[71]:

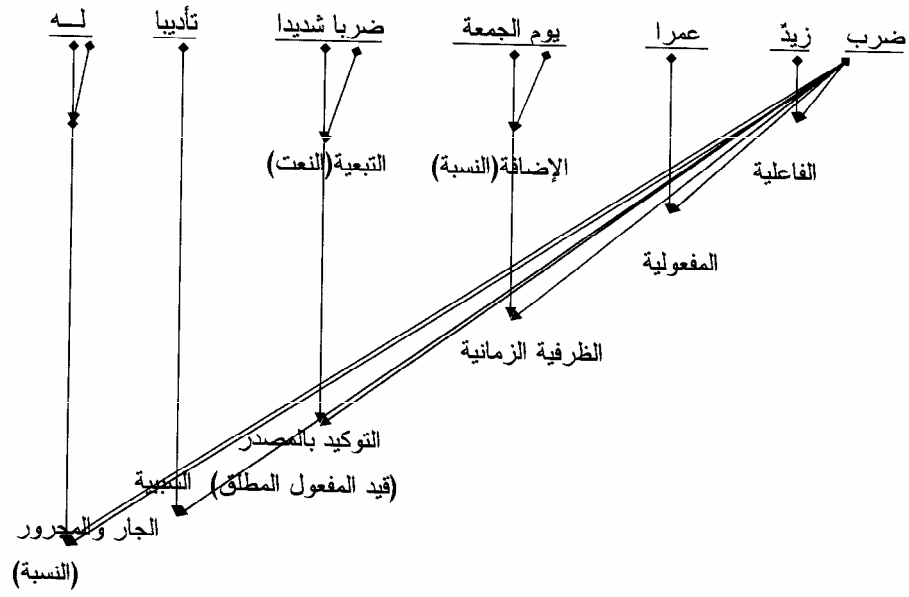

وهـذا الرسـم التخطيطـي يظهـر لنـا فكـرة التعلـق والـتلازم بـين الأبـواب النحويـة، والرتـب المحفوظة وغير المحفوظة. نحو التلازم بين الفعل والفاعل بعلاقة الفاعلية، والمفعول به بالفعل بعلاقة المفعولية، والمضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور بعلاقة النسبة، والصفة والموصوف بعلاقة التبعية، والمفعول السببي مع الفعل بعلاقة السببية. وتمثل الجملة الموضحة كما يذكر النحاس[72]- تحويلا حدث بإضافة عناصر جديدة إلى الجملة النواة (ضرب زيد عمرا)، وهذه العناصر تتمثل في القيود التخصيصية للحدث، نحو: قيد التحديد والتوكيد(المفعول المطلق)، وقيد الظرفية(يوم الجمعة)، وقيد النسبة(الجر بالحرف والجر بالإضافة)، وقيد الغائية (المفعول السببي)، وجميع هذه القيود تتصل مباشرة بالبؤرة الأساس في الجملة النواة، وهي الفعل.

وقد بين إبراهيم مصطفى أن عبد القاهر الجرجاني أضفى على النحو صبغة جديدة تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب، وبيّن أن للكلم نَظْمًا وأن رعايةَ هذا النَّظْمِ واتّباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، وقال لقد آن لمذهب الجرجاني أن يحيا، وأن يكون سبيل البحث النحوي[73]. وهذا ما أثبته حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها عند حديثه عن نظرية النظم، يقول:"ولقد كانت مبادرة العلامة عبد القاهر رحمه الله بدراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو التركيب. ومع قطع النظر عن رأيي الشخصي في قيمة البلاغة العربية بعامة من حيث كونها منهجا من مناهج النقد الأدبي وعن صلاحيتها أو عدم صلاحيتها في هذا المجال أجدني مدفوعا إلى المبادرة بتأكيد أن دراسة عبد القاهر للنظم وما يتصل به تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي هذا مع الفارق الزمني الواسع الذي كان ينبغي أن يكون ميزة للجهود المحدثة على جهد عبد القاهر"[74]. ولكن الجرجاني هنا لم يغفل العامل النحوي، بل جعله عماد عملية التحليل اللغوي في حين نجد حسان لم يعتمد على العامل النحوي في التحليل اللغوي.

رابعا- العامل النحوي والقرائن:

استقرت فكرة العامل في الفكر النحوي العربي منذ سيبويه، وتوسع فيها العرب توسعا كبيرا؛ فتحدثوا عن العامل اللفظي والعامل المعنوي والعامل القوي والعامل الضعيف، وتوصلوا إلى قوانين نظنّها رائدة في هذا المجال؛ إذ رأوا أن الأصل في العمل هو الفعل. ولم تسلم هذه الفكرة من النقد قديما وحديثا، ولكنها ظلت مسيطرة على التحليل النحوي عند العرب إلى اليوم. وتقوم هذه الفكرة على أساس التعبير عن العلاقات بين أجزاء التراكيب، والترابط الموجود بين عناصر كل جملة، فكل عنصر مؤثر فيما بعد ومتأثر بما قبله، ويقتضي العامل أثرا هو العلامة الإعرابية، كما تقتضي العلامات الإعرابية مؤثرا هو العامل، فالعامل هو المؤثر، والمعمول هو المتأثر، أما

العلامات الإعرابية فهي الأثر الناتج عن عملية التأثر والتأثير، ولهذا تتألف الجملة من العامل والمعمول وعلاقة العمل الرابطة بينهما، وعن العلامات الإعرابية بوصفها أثرا للتفاعل القائم بينهما. فالعامل الموجد للمعاني الوظيفية للكلمات، وحين يريد المتكلم التعبير عن تلك الوظائف فإنه يختار لها العلامة المناسبة في عُرف اللغة، ولذلك اهتم النحويون بالعامل، وبنوا عليه قواعدهم وأحكامهم. وقد أعاد اللغويون العرب المحدثون مناقشة هذه الفكرة بل هذه النظرية، وجاء حديثهم عن قبوله أو رفضه، وتباينت آراؤهم ويمكن ملاحظة اتجاهين بارزين في تناول هذه النظرية[75]:

1) اتجاه يدعو إلى إبقاء العامل ويؤكد أهميته ودوره في الإعراب.

2) واتجاه يدعو إلى إلغاء العامل ويرفضه مُبديا الآثار السلبية التي جلبها والمشكلات التي ترتبت على القول به. وينقسم الدارسون في هذا الاتجاه إلى فريقين، الأول: اكتفى بالدعوة إلى هدم نظرية العامل دون تقديم بديل. والثاني: قدّم نظريات بديلة عن القول بالعامل ورأى أنها أنسب من القول به. ويعود اختلاف الدارسين في تناول نظرية العامل إلى اختلاف السبب الذي دعاهم للقول ببقاء العامل، فجاء حديث بعضهم ردًّا على القائلين بإلغاء العامل، في حين لاحظ بعضهم ارتباط العامل بحركات الإعراب. وكان أغلب ما ذكره عن العامل إعادة لما ذكره النحويون القدماء عن العامل وأقسامه وعمله وأحكامه، ولم يقدموا إضافة جديدة لهذا الموضوع، بل سعي بعضهم إلى تأكيد ذلك التصور بإعادة أقوالهم وآرائهم عن نظرية العامل "[76]، وبين الحجيلان أنه لم يتضح استفادتهم من الدراسات اللغوية الحديثة التي تناولت هذا الموضوع بالنقاش والتحليل، حتى أصبحت نظرية العامل من أحدث النظريات اللغوية التي تؤسس على أساسها الدراسات النحوية عند أصحاب المدرسة التوليدية التحويلية[77]، ولم يقدم القائلون بإبقاء العامل المسوغات العلمية الكافية للقول بأهميته وأثره في الإعراب، فلا يتجاوز دورهم تحليل بعض الأمثلة البسيطة، وتعيين العامل والمعمول فيها، ثم بيان أثر العامل في المعمول الذي يتمثل في العلامة الإعرابية، لذلك لم تُقدم نظرية العامل تقديما علميا يُقنع بوظيفتها الأساسية، ولم يقدّم القائلون بإلغاء العامل أسبابا منطقية لرفض نظرية العامل وكان أغلبهم متأثرا بعاملين أساسيين، أحدهما:هو التأثر بآراء ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النحاة"، أما العامل الآخر فهو التأثر بمبادئ المدرسة الوصفية اللغوية التي دعت إلى ملاحظة ظاهر اللغة المدروسة، وقَصَرت دور عالم اللغة الوصفي على الملاحظة والوصف والتسجيل، ولهذا نجد هذه المدرسة تستبعد العامل وما يتعلق به من أصول ومفاهيم وأحكام وقواعد.كما أن تلك النظريات البديلة لنظرية العامل لم تكن قادرة على تقديم تفسير متكامل وواضح لقضية الإعراب، ولم تشمل المقولات المقدّمة

تفسيرا لمجمل حالات الإعراب وبيانا لكل وظائف العلامات الإعرابية ، لذلك لا بد أن تكون النظرية قادرة على إيضاح الإعراب بوصفه نظاما لغويا ثابتا في اللغة لا سبيل إلى إنكاره.[78]

وفكرة العامل النحوي - كما يرى ياقوت - لا يمكن إهمالها أو الإعراض عنها فهي"تقنّن الكلام، وتعطيه معايير ثابتة تقي المتكلم من الوقوع في الخطأ، وتحفظ النحو من دخول اللحن فيه"[79].

ولاحظ المهيري اهتداء النحويين إلى أن الإعراب يمثل عنصرا من عناصر النظام العلامي في اللغة العربية لأنه "يتجلى في مجموعة من العلامات بالمفهوم الحديث للمصطلح باعتبارها أصواتا تظهر في سلسلة الكلام حسب ترتيب معين، وتستمد قيمتها مما بينها من تقابل أو اختلاف"[80]، ويصل المهيري إلى أن الكلام في نظر النحويين يتضمن" مستوى أدنى من المعاني تترجم عنه صيغ الكلمات وأبنيتها ، يعلوه مستوى فوقي من المعاني تؤديه علامات الإعراب وتدل عليه ، ولا نبالغ إن قلنا إنهم قد تراءى لهم المفهومان الحديثان مفهوم العلاقات الاستبداليّة ومفهوم العلاقات الركنية"[81].

ودعا الفضلي إلى تنقية فكرة العامل من الزوائد الصناعية المتمثلة في التقدير أو الإعراب لتبقى فكرة العامل نظرية من نظريات النحو [82]. وأضاف أن" البديل لنظرية العامل للقيام بتحديد الوظيفة النحوية للكلمة في الجملة هي دلائل الإعراب التي اعتمدها النحاة"[83]، وأكد أن النحويين لم يهملوا مراعاة القرائن عند تحديدهم للمعاني النحوية الوظيفية، لكنهم لم يخصوها ببحث مستقل، وكانت آراؤهم مبثوثة في ثنايا التطبيقات الإعرابية[84]. ويرى أن عبد القاهر تناول الفكرة نفسَها على نحو واضح[85]، وأن فكرة التعليق عنده تعني النظام النحوي لصياغة الجملة ولا تعني الإعراب كما فهمها حسان، فقد ذكر الجرجاني التعليق ليفسر به نظرية النظم، ويعني بالنظم مطابقة الصورة اللفظية في حملها المعنى للصورة الذهنية ، ولهذا يؤكد الفضلي" أن الإعراب أو الموقع الإعرابي جزء من نظام الجملة، والموقع الإعرابي أو الوظيفة النحوية للكلمة في الجملة التي تتمثل في المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وما إليها هو الذي تدل عليه القرائن النحوية، وليس نظام الجملة ككل "[86].

ولكن ما دام حسان بنى منهجه على التعليق الذي هو أساس نظرية النظم لماذا رفض العامل النحوي؟

أما سبب رفض حسان فكرة العمل النحوي فيرجع[87] إلى كون المنهج اللغوي الحديث يقوم على أساس ملاحظة اللغة المدروسة نفسِها، ولا يُقِرُّ بتدخل المنطق الأرسطي، أو الفلسفة

في دراسة اللغة، ويرى حسان أن عالم اللغة الوصفي عليه أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتسجيل[88]، وأن"العامل النحوي، وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدّى إليها النظر السطحي، والخضوع لتقليد السلف، والأخذ بأقوالهم على علاتهها"[89]، ويرى حسان أن المنطق الأرسطي هو المسؤول عن وجود نظرية العامل، ولذا رفض التعليل، وذكر أن فهم القرائن المقالية يغني عن فكرة العامل النحوي الذي قال بها النحويون[90]. مع أنه -كما سيتضح فيما بعد – يأخذ بالعامل النحوي في تحليله اللغوي.

ومفهوم العامل النحوي قد عاد يحتل مكانه في المنهج التحويلي، بل قد يكون مثيرا أن نرى تعبيرات التحويليين لا تختلف عن تعبيرات نحاة العربية عن فكرة التأثير والتأثر، وانظر إلى المثال الذي قدمه الفاسي الفهري عن الفعل "ضرب" الذي يأخذ فضلة لها دور متقبل العمل Ecipient أو الضحية Portient ويأخذ فاعلا هو منفذ العمل Agent [91]. أنكر الفاسي الفهري وهو أحد اللسانيين العرب المحدثين على الوصفيين رفضهم القول بالعوامل والعلل والتقدير، واحتجاجهم بغير حق بأن ذلك شيء فلسفي منطقي. وبين أن هذه العوامل لها دور في التحليل اللغوي [92] .

وأما عن العامل في الدراسات اللسانية فقد أشار إليه حمزة المزيني وهو من المختصين بالدراسات اللسانية التوليدية أن جهود نحاة العرب الرائعة لم تقدر بما تستحقه في الغرب إلا مع التقاليد البنيوية التي أتى بها سوسير وبلومفيلد وتشومسكي"[93]. وعرض رأيا مفاده أن العرب اهتدوا إلى فكرة العامل الذي يحكم الكلمات بعضها بعضا فلم يكونوا ينظرون إلى الكلمات في الجملة على أنها نتيجة لتتابع عشوائي بل ترتبط بنظام يحكم بعضها بعضا ، وذكر أن أوين عندما يقارن هذه الأفكار بإحدى المدارس اللسانية لتحليل الجمل ، وهي مدرسة نحو التعليق (dependency grammar) يجد أن النظريتين تقولان الشيء نفسه [94].

ويرى الملخ أن المدرسة التوليدية التحويلية المعاصرة تنطلق من العامل النحوي، وأن رائدها تشومسكي اعتمد في التحليل اللغوي الربط العاملي (GB) وهو"من أهم مرتكزات التفسير في نظرية النحو الكلي، وهي تنطلق من منطلقين: الأول: ضرورة وجود أثر (Trace) للعامل في الجملة . والثاني: ضرورة فصل المعاني الملبسة ، بتحديد مجال تحكم كل عامل "[95]."ويؤمن تشومسكي بأن أي لغة بشرية طبيعية تخضع لنظام دقيق يختفي وراء قواعدها في النحو والصرف. فتفسير اللغة سعي للبحث عن السر الذي يجعل القاعدة النحوية صحيحة منتجة لعدد لا نهائي من التطبيقات. وهذا ما يؤمن به نحاة العربية عموما عندما يطلبون الحكمة في القواعد التي وضعوها للنحو العربي، ويؤمن تشومسكي بان تناول المادة اللغوية بالوصف والتصنيف لا يمكن أن يكون موازيا لحقيقتها في العقل "[96]

ويذكر الغامدي أن التعليل النحوي الذي شرحه الخليل أعطى الدرس النحوي صفة العلمية مثلما رامت العلمية المدرسة التوليدية التحويلية بالتفسير لا بالوصف[97]. ويضيف "ولا بد هنا من التنبيه على أنني لست أنكر ألبتة أن العامل النحوي قد كان التعويل عليه عند علماء العربية لتخريج الحركة الإعرابية في المقام الأول، ولن أنكر ما النحو العربي من مسائل جديرة بالنقد وإعادة النظر، ولن أتعامى عنها، لمجرد الدفاع عن العامل والعلل والتقدير وما إلى ذلك . ولذا أتفهم تفهما كاملا ما أشار إليه حسان من أن العامل لا يغطي في التخريج عليه ما تغطيه مقولة تضافر القرائن غير أني أجزم بأن العامل مع غيره من الأصول الأخرى يمكن أن تفسر جميعا ما نحتاج اليوم إلى تفسيره من زاوية معينة "[98]. ويقول" وعندي أن تضافر القرائن لا يعارض العامل النحوي وسائر الأسس المتحدث عنها في هذا البحث ، بل تعد زاوية النظر التي دعا إليها حسان زاوية أخرى للنظر لا يضيرها أن ترفد الزاوية الأخرى التي تؤيدها المدرسة التوليدية التحويلية وتتحد معها في بعض أساليب النظر مع قدماء النحويين العرب. على أننا سنجد حسان بعد تأليف الكتابين المذكورين بنحو عقدين من الزمان يتخفف في بعض أعماله الأخرى كثيرا من الوصفية الأولى التي اشتد حماسه لها في مراحل التأليف"[99]. وينقل الغامدي قول الملخ الذي يقول"عندما وصلت آثار التوليدية التحويلية إلى بعض المحدثين حصل ما يشبه الانقلاب . فحسان الذي كان يقول سنة 1957:"نرجو أن نكون قد بينا فساد العامل في النحو، بل فساد التعليل الذي هو أصل العامل" عاد عن شيء من رأيه سنة 1978 ، وقال "يبدو أن النموذج التحويلي يمكن أن يطبق على اللغة العربية ، ويمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسنيا من خلاله". وذهب في سنة1984 إلى أبعد من ذلك فقال:" من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته"[100].

خامسا- اضطراب المصطلح:

اضطرب العلماء المحدثون في إطلاقهم المصطلحات التي تتلاءم مع مصطلح القرائن لدى حسان، فنجد (نظرية القرائن النحوية) و(منهج القرائن النحوية) و(نظرية التعليق) و(فكرة القرائن) و(فكرة تضافر القرائن) و(نظرية تضافر القرائن).

وعلى الرغم من هذا الاضطراب في المصطلح فإننا لا ننكر أننا أمام فكرة لها أبعادها المعرفية ولم يغمطها النحويون حقها بل جاءت متناثرة في كتبهم استلهمها حسان واستنطقها وأعاد صياغتها مفكّرا في أبعادها وأقسامها.

فقد أطلق عبد الرحمن العارف اسم النظرية، وقال: احتوى كتاب اللغة العربية معناها ومبناها لحسان على أهم نظرياته في اللغة **كنظرية القرائن النحوية** هذه النظرية التي تحولت

فيما بعد عبر أتباعها الذين تأثروا بأفكارها إلى ما أطلق عليه مصطلح " مدرسة تضافر القرائن" أو" القرائن النحوية" [101].

وذكر أحمد الجندي أن حسان أبرز دور القرائن التي غمطها النحويون حقها بسبب انشغالهم بقرينة واحدة من بينها علامة الإعراب، وأسماها **"نظرية القرائن النحوية"** (The Sings Theory) [102].

وأطلق الحجيلان اسم **"نظرية القرائن النحوية"** في قوله: و"لهذا جاء حسان بنظرية تستطيع ـ كما يرى ـ تفسير العلامات الإعرابية، وتغني عن القول بالعامل، وأسماها نظرية القرائن النحوية"[103].

ذكر الحمداوي[104] مصطلح منهج القرائن وهو منهج وصفي يهدف إلى تحديد المباني والوظائف النحوية ، ويسمى **بمنهج القرائن** لأنه يعتمد على القرائن اللفظية والمعنوية، كما يسمى أيضا بـ"**نظرية التعليق**".

وأشار طه الجندي[105] إلى أن حداثة المصطلح عند حسان ترجع إلى نظريته التي قدمها للنحو العربي المسماة **بنظرية تضافر القرائن**، وعلى الرغم من هذا الاضطراب في المصطلح فإننا لا ننكر أننا أمام فكرة لها أبعادها المعرفية ولم يغمطها النحويون حقها -كما ذكر الجندي – بل جاءت متناثرة في كتبهم استلهمها حسان واستنطقها وأعاد صياغتها مفكِّرا في أبعادها وأقسامها.

سادسا- آراء حول نظرية القرائن:

تضاربت الآراء حول نظرية القرائن لدى حسان بين من وجد فيها إحياءً للتراث، فهذا حلمي يرى أن القرائن اللفظية والمعنوية يمكن أن تدخل في إطار ما يعرف المورفيمات (الصّرفيات) بأنواعها الثلاثة ؛ لأنها عبارة عن معانٍ وظيفية نحوية صرفية ناتجة عن توزيع المورفيمات وفق علاقات تركيبية[106]. وأنواع المورفيمات هي: المورفيم الصفري، والمورفيم المقيد، والمورفيم الحر) . وتقوم تلك المورفيمات بثلاث وظائف هي:التعريف أو التحديد والتصنيف والتوزيع [107]، فنحو جملة (ضرب زيد عمرا) يجد أن القرائن اللفظية والمعنوية تتحقق من خلال صرفيات الصيغة والإعراب والبناء والرتبة والإسناد وغيرها وهي صرفيات بعضها لفظي ، وبعضها الآخر صفري ومع هذا فإنها تقوم بوظيفة لغوية واحدة[108].

أما محمد صلاح بكر فيرى أن الإعراب قرينة من مجموعة من القرائن تقوم بتوضيح الجزئيات التي يتكون منها العمل النحوي [109].

ويرى أحمد الجندي[110] أن نظرية حسان ينقصها عامل الاطراد الذي هو أساس هذه النظرية؛ لأنه لا يمكن أن نفسر في ضوئها الاستعمالات المعاصرة ، وإنما هي مقصورة على التراث القديم فقط ، فتفسر ما وقع سابقا، وتبرر ما حدث من النحويين السابقين وحدهم، ولا صلة لها بالمستقبل، وأوضح أن هذه النظرية مجرد مقولات نظرية تحتاج إلى التطبيق العملي والتعليمي، والتأليف في جميع أبوابه على هدى من فكرته ، وأنها غير ميسرة إلا للموهوبين.

أما طه الجندي[111] فقد أشار إلى أن حداثة المصطلح عند تمام حسان ترجع إلى نظريته التي قدمها للنحو العربي المسماة بنظرية تضافر القرائن. وحاصل مقالته في هذا المجال أنه نظر إلى العلاقات المشتبكة في الجملة فقسمها إلى طائفتين من العلاقات سمّى الطائفة الأولى: القرائن اللفظية: وهي القرائن المنطوقة متمثلة في البنية الخاصة للكلمة وموضعها من الجملة، ومضامتها لبعض الكلمات، ومطابقتها لما تتطابق معه، وعلاقتها الإعرابية، وغيرها من القرائن اللفظية كالربط والأداة والتنغيم. وسمّى الطائفة الأخرى: القرائن المعنوية وهي العلاقات السياقية التي تفيد في تحديد المعنى النحوي، ومنها قرينة الإسناد، وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، أو بين الفعل والفاعل، وقرينة التخصيص، وتحتها فروع هي: التعدية والغائية والمعية والظرفية والتأكيد والتحديد والملابسة والإخراج والتفسير، ولكل منها معنى تدل عليه ، وقرينة الشبه وهي بدورها تتفرع إلى معاني حروف الجر والإضافة وقرينة التبعية وتتفرع إلى النعت والتأكيد والعطف والإبدال.

ويضيف "ومع تقديري الشخصي والموضوعي لهذه النظرية، ولما قدمته من أفكار جديدة في الدرس النحوي فإني أرى أنها لم تبتعد عما جاء به النحويون كثيرا والدليل على ذلك أقوال النحويين التي ساقوها في تحديدهم للباب النحوي ، إذ إنها تبين أنهم كانوا على دراية بالقرائن النحوية، وأهميتها في تحقيق الربط، وتحديد المعنى النحوي.

ويرى أحمد الجندي أن نظرية تضافر القرائن فكرة محكمة الوضع، متكاملة الجوانب، هزت الدراسات الأصولية في النحو هزًّا عنيفا ، وفُسّرت بها بعض القراءات التي خَرَجَت عن سنن العربية. ويضيف أن الأستاذ حسبه أنه التقط هذه الفكرة من ثنايا التراث العربي ، فكانت أجرأ محاولة عرفت في العصر الحديث[112] .

ومن الدراسات ما رأت في عمل حسان أنه عمل لساني رائد، يُعَدُّ من أهم ما تم في إطار الاتجاه الوصفي [113]، استطاع صاحبه أن يطور منهجا جديدا من التراث النحوي والبلاغي القديم

معتمدا على منهج من مناهج الدرس اللغوي الحديث[114]، وأعطى للنحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية [115]، كما أن هذا العمل يقف في الصدارة من تلك المحاولات التي احتوت الغاية التعليمية، واتسع أفقها المنهجي ليعالج مسائل العلم المتصلة بوظيفة النحو البحثية وغاياته الأكاديمية، وهو جهد بصير يباين في جوهره جميع ما سبقه من جهود [116].

وفي المقابل نجد من يرى أن هذه النظرية لا تكشف عن أيّ تجديد حقيقي في مقاربة اللغة العربية، وأنه ليس نموذجا جديدا يقف بإزاء النموذج البصري وإنما هو دراسة نقدية شاملة مع إعادة ترتيب للدراسات اللغوية العربية وفق المنهج الوصفي البنيوي ليس إلا[117]. وأنه لم يتوصل إلى وضع وصف جديد كامل للعربية بل جدّد فيه بعض التجديد[118]

The Theory[1] of Clues in Linguistic Analysis

Khalid Basandi, *Arabic Dept .,King Saud University,Al-Riyad, Saudi Arabia*

Abstract

This study aims at finding out the different uses and synonyms of the term clues in linguistic heritage. It also investigates the different dimensions of the theory of clues and its effect on linguistic analysis. The study also attempts to link the term Clues with Abdulghader Al-Jorjani's theory of semantic formation and its relationship to linguistic analysis. The major components of the study include:

1) The term clues in the syntactic theory.

2) Tamam Hassan's concept clues.

3) The concept of clues in light of the theory of semantic formation.

4) The relationship between clues and syntax.

Tammam Hassan establisles anew direction in the theory of traditional Arabic grammar, when he introduces the concept of making using multi semantic Clues without ignoring the effect of the syntactic factor in language analysis, which is used as a guideline by Arabic linguists scholars who also take care of the lexical semantics.

Finally, Arabic linguistic studies are characterized by taking care of both form and meaning, in addition to structural semantics.

(1) أشار تمام حسان نفسه بأن مصطلح القرائن يترجم بـ(Clues) وذلك عند الاتصال به شخصيا، وترجم غيره مصطلح القرائن بـ(context) وترجمه آخر بـ(Evidence)

قدم البحث للنشر في 2006/8/24 وقبل في 2007/3/6

الهوامش:

(1) **المعجم الوسيط**، إبراهيم مصطفى وزملاؤه، المكتبة الإسلامية، تركيا، مادة(قرن).

(2) **صحيح البخاري**، ط(الرياض، بيت الأفكار الدولية، 1998)كتاب الحج، باب(فضل مكة وبنيانها) الحديث رقم(1586)، وباب(ما يجوز من اللو) الحديث رقم(7243)، وهو في صحيح مسلم برواية(يا عائشة لولا أن قومك حديثو عهد بشرك لهدمت الكعبة، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، حديث رقم(1333). وينظر: الحديث بروايات مختلفة في: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ترتيب علاء المتقي، ط(الرياض، بيت الأفكار الدولية)، الحديث رقم(34665)و(34663) و(34666).

(3) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط5(بيروت،دار الفكر1985م) 789.

(4) ناقش ابن جني هذه المسألة بإسهاب تحت عنوان (باب القول على الإعراب) وبين أن هناك دلائل تقوم مقام بيان الإعراب، منها تقديم الفاعل، وتأخير المفعول به،والتثنية، والجمع... ينظر: الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط4(بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1990م)36/1.

(5) **قطر الندى وبل الصدى**، ابن هشام الأنصاري، 185/1 -186.

(6) **مغني اللبيب**، ابن هشام، 104،788، 786.

(7) **أوضح المسالك**، ابن هشام، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، بيروت، المكتبة العصرية،، 2003م، 195/2.

(8) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط، بيروت، دار البحوث العلمية، 13/2.

(9) قائله مجهول، ينظر: **شرح التسهيل**، ابن مالك، تحقيق، عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، ط1(القاهرة، دار هجر، 1990)175/2.

وهمع الهوامع، السيوطي،123/3.

(10) **همع الهوامع**، السيوطي،123/3.

(11) **الخصائص**، ابن جني، 163/2.

(12) السابق، 100/3 ـ 103.

(13) **همع الهوامع**، السيوطي،255/2.

(14) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ترتيب علاء المتقي، بيت الأفكار الدولية، الحديث رقم(1328). وورد هذا الحديث بروايات مختلفة، ينظر المرجع السابق، الحديث رقم(1326) و(1327).

(15) البيت لسَوّار بن المضَرَّب لما هرب من الحجاج، وهو في الكامل للمبرد برواية(ما إخالك)، ينظر: الكامل، المبرد، تحقيق،محمد أحمد الدالي،ط2(بيروت، مؤسسة الرسالة،1997م)628/2، وبرواية(لا إخالك)في: الخصائص، ابن جني،435/2، وشرح المفصل، ابن يعيش،(بيروت، عالم الكتب)80/1.

(16) قسم حسان القرائن أقساما ثلاثة على النحو التالي:

1) القرائن المادية المحسوسة والمشخصة ومن أمثلتها بعر الآرام الذي يدل على أن الأطلال كانت مأوى أنواع كثيرة من الحيوانات، ومخلفات المجرم في مكان الجريمة.

2) القرائن العقلية : وتقسم قسمين هما:

أ)عهدية ذهنية مفادها أن المتكلم يعرف مسبقا أن ثمة فكرة مترسخة في ذهن المخاطب حول مسألة مألوفة، ولهذا عوض أن يبرر المتكلم في كلماته مثلا : أنا ذاهب إلى الكلية لأدرس، يستغني عن لفظه "لأدرس" علما منه أن العرف اصطلاح على أن الذهاب إلى الجامعة يكون بالضرورة من أجل الدراسة والتحصيل، فيعرف المقصود من الكلية بالعهد الذهني.

ب) منطقية كقضايا القياس المنطقي والاستدلال والبرهان.

3) قرائن التعليق: وهي التي تنقسم إلى قرائن مقالية وحالية تعرف من المقام، وتنقسم المقالية إلى قسمين: معنوية وتشمل قرينة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة، ولفظية وتندرج تحتها قرينة الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم.

ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ط4(القاهرة، عالم الكتب، 2004) ص190، وينظر: منهج القرائن وأثره في التحصيل المدرسي،جميل حمداوي، المجلة التربوية، الكويت،مجلس النشر العلمي،العدد الأربعون، المجلد العاشر 1996،م ص180، ص 185.

(17) **اللغة بين المعيارية والوصفية**، تمام حسان، ط(القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1958م) ص 42.

(18) **مناهج البحث في اللغة**، تمام حسان، ص 193. وينظر: اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، خالد الحجيلان، (الرياض، جامعة الملك سعود، 1419هـ)،ص 201.

(19) **اللغة العربية معناها ومبناها**، حسان 183،184.

(20) تعد نظرية السياق أساس المدرسة الاجتماعية التي أسسها العالم الإنجليزي فيرث في بريطانيا، وقد قسم فيرث السياق قسمين: السياق اللغوي، وسياق الموقف، وحدد عناصر سياق الحال، ورأى أنها جزء من أدوات عالم اللغة، ولهذا اقترح الاعتناء بالعناصر التالية:1)الملامح الوثيقة بالمشتركين، كالأشخاص والخصائص الذاتية المميزة للحدث الكلامي، أو غي الكلامي لهؤلاء المشتركين.2)الأشياء ذات الصلة بالموضوع والتي تفيد في فهمه3) تأثيرات الحدث االكلامي. ونص على أن اللغة تدرس في ضوء الظروف الاجتماعية المحيطة بها؛ لأنها مزيج من عوامل العادة والعرف والتقليد وعناصر الماضي والإبداع، وكل ذلك يشكل لغة المستقبل، وعندما تتكلم فإنك تصهر كل هذه العوامل في خلق فعلي ملفوظ، و نتاج لغتك وشخصيتك هو أسلوبك، وفى هذا الارتباط حقل واسع للبحث في الأسلوبية J. R. Firth: Papers in Linguistics. P. 184.. وسار على نهجه عدد من تلاميذه الذين اهتموا بدراسة السياق متأثرين بنظريته السياقية؛ لأنهم تلقوا هذا العلم على يديه - بشكل مباشر أو غير مباشر – ومنهم تمام حسان الذي ظهر هذا التأثر بجلاء في مؤلفاته العلمية. وشملت عناصر " السياق اللغوي " المكونة للحدث اللغوي عنده: الوحدات الصوتية والصرفية والكلمات التي يتحقق بها التركيب والسبك. وطريقة ترتيب هذه العناصر داخل التركيب. وطريقة الأداء اللغوي المصاحبة للجمل أو ما يطلق عليه التطريز الصوتي، وظواهر هذا الأداء المصاحب المتمثلة في النبر والتنغيم والفاصلة الصوتية (أو الوقف). ينظر: مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ط(دار الثقافة، الدار البيضاء، 1974م)، ص251، فقد شرح مصطلح " سياق الموقف " عند " فيرث " أو ما أسماه " الماجريات "، وكذلك ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ط(دار المعارف، مصر 1969م)،64 – 66 وينظر أيضا: علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، محمود السعران، ط(دار النهضة العربية، بيروت)، 309 .313. وينظر: أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى، محمد سالم صالح، منشورات (كلية المعلمين، جدة، السعودية).

(21) هذه العبارة مستقاة ـ بشيء من التصرف ـ من تقرير أحد المقيمين لهذا البحث الذي أوعز بالحديث عن نظرية السياق عند فيرث.

(22) **اللغة العربية معناها ومبناها**، حسان، 189.

(23) السابق، 189.

(24) **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، عبد القاهر الجرجاني، ط (بيروت، دار الكتب العلمية،د.ت)314.

(25) **اللغة العربية معناها ومبناها**، حسان، 189.

(26) السابق، 188.

(27) السابق،.188

(28) السابق، 186.

(29) السابق، 182.

(30) من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النحو العربي، أحمد علم الدين الجندي، منشور في كتاب "تمام حسان رائدا لغويا"، إعداد وإشراف عبد الرحمن العارف، ط1(القاهرة، عالم الكتب، 2002م) ص 44. 45.

(31) **الكتاب**، سيبويه، 114/3. و الخصائص، ابن جني،1/ 390.391.

(32) **اللغة العربية معناها ومبناها**، حسان،182.

(33) العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، حلمي خليل (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988م) ص 223، 225.

(34) السابق، ص 223، 225.وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، حسان،182.

(35) التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي، مصطفى النحاس، بحث في كتاب تمام حسان رائدا لغويا، إعداد وإشراف، عبد الرحمن العارف، 368.

(36) لم يقف البحث عند الإعراب: مفهومه، وصلته بالنحو، وأنواع الإعراب، ووظيفة علامات الإعراب(المعنوية والصوتية والجمالية)، ومفهوم الحالة الإعرابية، وعلاقة العامل بالحالات الإعرابية، فهذا له بابه، وهناك عدد من الدراسات ناقشت هذه الجوانب، منها:اتجاهات البحث في قضية الإعراب، خالد الحجيلان. وكتاب الإعراب، أحمد حاطوم. وعلامات الإعراب بين النظر والتطبيق، أحمد علم الدين الجندي، ونظرة في قرينة الإعراب في

الدراسات النحوية القديمة والحديثة، محمد صلاح الدين بكر. والإعراب عن فن الإعراب، عبد الرحمن محمد الأهدل. ودروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات، المنصف عاشور، ط1(تونس،مركز النشرالجامعي،2005م).

(37) **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه**، أحمد سعد محمد، ط1(القاهرة،مكتبة الآداب، 1999م) 213.

(38) **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، نهاد الموسى، ص88.

(39) السابق، ص82.

(40) **الكتاب**، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط(بيروت، دار الجيل، د.ت)، 392/1، وينظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد الموسى 91.

(41) **الكتاب**، سيبويه، 141/1، وينظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد الموسى 92.

(42) **نظرية النحو العربي**، نهاد الموسى 92.

(43) **الكتاب**، سيبويه، 21/3 – 22.

(44) السابق، 164/1.

(45) السابق، 171/1.

(46) **الكتاب**، سيبويه، 124/2.

(47) الأصول البلاغية في كتاب سيبويه، ص 241

(48) **الكتاب** ، سيبويه، 55/1.

(49) **نظرية النحو العربي**، نهاد الموسى، ص ص 90 ـ 91.

(50) **البيت مجهول القائل، ينظر:الخصائص**، ابن جني، 1/ 390ـ391. وهو في المثل السائر، ابن الأثير،41/2، 178.

(51) **الكتاب**، سيبويه، 114/3.وابن جني، **الخصائص**، 1/ 390ـ391.

(52) **المثل السائر**، ابن الأثير، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (مصر،مطبعة مصطفى البابي الحلبي،1939م) 2/ 190.

(53) **الكتاب**، سيبويه، 25/1 ـ 26.

(54) **أثر النحاة في البحث البلاغي**، عبد القادر حسين، (مصر، دار النهضة، 1985م) ص 110.

(55) ولم يشترط الكسائي هذا الشرط – وهو تقديره " لا " ضمن جملة الشرط المقدرة – بل يقدر التقدير المناسب للمعنى الذي تدل عليه القرائن، إذ المعوّل عليه في جزم الجواب هو المعنى؛ فيصح الجزم – عنده – في كلتا الحالتين لصحة المعنى بتقدير " لا " في جملة الشرط المقدرة في المثالين الأولين، أي:" إنْ لا تدنُ منْ الأسدِ تسلم"، و"إنْ لا تعصِ اللهَ تدخلُ الجنةَ " وعدم تقديرها في المثالين الأخيرين؛ لأنه واضح فيهما أنّ قصد المتكلم:"إنْ تدنُ من الأسدِ يأكلك "، و"إنْ تعصِ اللهَ تدخل النار". ونُسب هذا المذهب أيضاً - وهو صحة الجزم في نحو:"لا تدنُ من الأسدِ يأكلُك " - إلى الكوفيين عامة. وصرح السهيليّ بجوازه، وقال بأن له نظائر وشواهد يطول ذكرها وخرّجه على ما ذهب إليه الكسائي، أو على إضمار فعل يدل عليه النهي، أو أن يكون منجزماً على نهي آخر. وقال: إن الثلاثة الأوجه جائزة على أصول النحويين أجمعين وأجازه الأخفش لا على أنه جواب، بل حملاً على اللفظ الأول؛ لأنه مجزوم. وأجازه الجرميّ على قُبح. واحتجّ المانعون بفساد المعنى عند تقدير " لا " بعد " إنْ " الشرطية، إذ سيصير"إنْ لا تدنُ من الأسدِ يأكلْك"، وهذا محال، لأنّ تباعده لا يكون سببًا لأكله، ويجوز الرفع، أو إدخال الفاء والنصب. وقالوا بأنّ المضمر يجب أنْ يكون من جنس المظهر إذ لو خالفه لما دلّ عليه، فيجب أنْ تعاد "لا" في جملة الشرط المقدرة. أما المجيزون فاحتجوا بالقياس والسماع، بالقياس على النصب فكما جاز النصب في"لا تدنُ من الأسدِ فيأكلَك" بثبوت الفاء والنصب، جاز الجزم عند سقوطها. وبالسماع، فقد جاء في الأثر أنّ أبا طلحة قال للنبيّ – صلى الله عليه وسلم – في بعض المغازي:" لا تُشْرِفْ يُصبْك سَهْمٌ من سِهَامِهِمْ " –بجزم"يصبك"على جواب النهي – ينظر: وقفات في جزم المضارع في جواب الطلب وأثر المعنى على الحركة الإعرابية في الجواب، سلوى محمد عمر عرب، جامعة الملك عبد العزيز منشور على الإنترنت.

(56) **الكتاب**، سيبويه، 97/3.

(57) **نظرية النحو العربي**، نهاد الموسى، 94.

(58) **الكتاب**، سيبويه،40/1.

(59) التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي، مصطفى النحاس(جامعة الكويت) بحث منشور في كتاب" تمام حسان رائدا لغويا" ص 345.

(60) **أسـرار البلاغـة**، عبـد القـاهر الجرجـاني، ص10، تحقيـق محمـد الاسـكندراني و د. م. مسعود، ط1(بيروت، دار الكتاب العربي، 1996م)، ص10.11.

(61) السابق، ص 10 ـ 11.

(62) **الأبعاد الجمالية في منهج عبد القاهر الجرجاني**، محمد عباس،،ط1(دمشق،دار الفكر، 1999م)، ص 67،68.

(63) **الكتاب**، سيبويه، 3/ 247.

(64) **الأصول البلاغية في كتاب سيبويه**، أحمد سعد محمد، 229.

(65) محاضـرات فـي الألـسنية العامـة، فردينـان دي سوسـير، ترجمـة يوسـف غـازي، ط(الجزائر،المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986م)150 ـ 151.

(66) **الأبعاد الجمالية في منهج عبد القاهر الجرجاني**، محمد عباس، ص28، 29.

(67) **دلائل الإعجاز**، عبد القاهر الجرجاني، 234.

(68) **الأبعاد الجمالية في منهج عبد القاهر الجرجاني**، محمد عباس، ص29.

(69) **دلائل الإعجاز**، عبد القاهر الجرجاني، 78.

(70) **دلائل الإعجاز**، عبد القاهرالجرجاني، 317.

(71) نسج على منوال المثال الذي أورده عمايره(أكرم علي خالدا إكراما جيدا عصر الجمعة احتراما له)، ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل النحوي، خليل عمايرة، (الأردن، إربد، جامعة اليرموك) ص88. وقد أورد هذا أيضا النحاس نقلا عن عمايرة، ينظر: التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي، مصطفى النحاس، ص353.

(72) **التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي**، مصطفى النحاس، ص354.

(73) **إحياء النحو**، إبراهيم مصطفى، 16 ـ 20 .

(74) **اللغة العربية معناها ومبناها**، حسان، ص 18،19.

(75) **اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين**، خالد الحجيلان، 189.

(76) السابق، 189.

(77) السابق، 244

(78) **اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين**، خالد الحجيلان .239

(79) **ظاهرة الإعراب**، أحمد سليمان ياقوت، ص 70.

(80) **نظرات في التراث اللغوي العربي**، عبد القادر المهيري، ط1(بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1993م)69.

(81) **نظرات في التراث اللغوي**، المهيري، 58

(82) **دراسات في الإعراب**، عبد الهادي الفضلي (جدة، دار تهامة، 1984م) ص97.

(83) السابق، ص157

(84) السابق، ص89

(85) السابق، ص90

(86) السابق، ص91

(87) **ينظر: اتجاهات البحث في قضية الإعراب**، الحجيلان،ص 196.

(88) **اللغة بين المعيارية والوصفية**، حسان، ص 16.

(89) اللغة العربية معناها ومبناها، حسان، ص207.

(90) السابق، ص207.

(91) **المعجم العربي**، عبد القادر الفاسي الفهري، (دار توبقال 1985)، ص 31.

(92) ملاحظات حول البحث في التركيب الغوي، عبد القادر الفاسي الفهري، منشور في كتاب "تقدم اللسانيات في الأقطار العربية" ـ وقائع ندوة جهوية بالرباط، سنة 1987م، ط1(بيروت، دار الغرب الإسلامي،1991م)، ص 262.

(93) **مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة**، حمزة المزيني، (مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد(53)، 1417 ـ 1418)، ص 41 ـ 42.

(94) السابق، ص 42.

(95) **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، حسن الملخ، ط1،(عمان، دار الشروق، 2...م)ص 238.

(96) السابق، ص 237..

(97) **اللغة والفكر في التراث النحوي العربي**، محمد سعيد ربيع الغامدي (عالم الفكر، العدد 3 المجلد 34، يناير، مارس 2006م)ص 78 ـ 79.

(98) السابق، 91 ـ 92.

(99) السابق، 92.

(100) **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، حسن الملخ، ص 227.

(101) **تمام حسان رائدا لغويا**، إعداد وإشراف، عبد الرحمن العارف، ص 18.

(102) السابق، ص 44.

(103) **اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين**، خالد الحجيلان،196.

(104) **منهج القرائن وأثره في التحصيل المدرسي**، جميل حمداوي، ص 176.

(105) **ظاهرة المطابقة في ضوء الاستعمال القرآني**، طه الجندي، رسالة دكتوراه (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ص (و).

(106) **العربية وعلم اللغة البنيوي**، حلمي خليل، 236 وينظر: اتجاهات البحث في قضية الإعراب، خالد الحجيلان، 205 ـ 206.

(107) **العربية وعلم اللغة البنيوي**، حلمي خليل، 232.

(108) السابق، 236 ـ 237.

(109) **نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة**، محمد صلاح الدين بكر، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة العشرون، 1984، ص ص47 ـ 49.

(110) علامات الإعراب بين النظر والتطبيق، **مجلة معهد اللغة العربية**، أحمد علم الدين الجندي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد الثاني، 1984، ص 320 ـ 321.

(111) ظاهرة المطابقة في ضوء الاستعمال القرآني، طه الجندي ،ص(و).

(112) **من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النحو العربي**، أحمد علم الدين الجندي، منشور في كتاب "تمام حسان رائدا لغويا"، إعداد وإشراف عبد الرحمن العارف، ص 44.

(113) **اللسانيات العربية الحديثة**، مصطفى غلفان (المغرب، الدار البيضاء،منشورات كلية الآداب، 1998م) 187، 188. وينظر: تمام حسان رائدا لغويا،ص19.

(114) **مدخل إلى دراسة الجملة**، محمد أحمد نحلة، (بيروت، دار النهضة العربية، 1988م) ص 81. وينظر تمام حسان رائدا لغويا، ص19.

(115) **في إصلاح النحو**، عبد الوارث مبروك سعيد، ط1(الكويت، دار القلم، 1985م) ص 176.وينظر تمام حسان رائدا لغويا، ص19.

(116) **تمام حسان** رائدا لغويا، ص19 ـ ص 20.

(117) **العربية وعلم اللغة البنيوي**، حلمي خليل، 240.

(118) النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان"اللغة العربية معناها ومبناها"، محمد صلاح الدين الشريف، (تونس،حوليات الجامعة التونسية، العدد (17)، 1979م) ص 214. وينظر تمام حسان رائدا لغويا، ص20.

المصادر والمراجع

ابن الأثير. ضياء الدين: **المثل السائر**، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مصر،مطبعة مصطفى البابي الحلبي،1939م .

الأهدل. عبد الرحمن محمد: **الإعراب عن فن الإعراب**، جدة، دار المطبوعات الحديثة،1980م.

البخاري: **الصحيح**، الرياض، بيت الأفكار الدولية، 1998.

بشر. كمال: **دراسات في علم اللغة**، دار المعارف، مصر 1969م.

بكر. محمد صلاح الدين: **نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة**، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة العشرون، 1984.

الجرجاني. عبد القاهر: **أسرار البلاغة**، تحقيق: محمد الاسكندراني و د. م. مسعود، بيروت، دار الكتاب العربي، 1996م.

الجرجاني. عبد القاهر: **دلائل الإعجاز**، بيروت، دار الكتب العلمية،د.ت.

الجندي. أحمد علم الدين: علامات الإعراب بين النظر والتطبيق، **مجلة معهد اللغة العربية**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد الثاني،1984م.

الجندي. أحمد علم الدين : **من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النحو العربي**، منشور في كتاب"تمام حسان رائدا لغويا"، إعداد وإشراف عبد الرحمن العارف.

ابن جني : **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1990م.

حاطوم. أحمد: **كتاب الإعراب، محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992.

الحجيلان. خالد: **اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين**، الرياض، جامعة الملك سعود، 1419هـ.

حسان. تمام: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1958م .

حسان. تمام: **مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1974م.

حسان. تمام : **اللغة العربية معناها ومبناها**، القاهرة، عالم الكتب، 2004م .

حسين. عبد القادر: **أثر النحاة في البحث البلاغي**، مصر، دار النهضة، 1985م.

حمداوي. جميل: منهج القرائن وأثره في التحصيل المدرسي، **المجلة التربوية**، الكويت، مجلس النشر العلمي، العدد الأربعون، المجلد العاشر 1996م.

خليل. حلمي: **العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988م.

دي سوسير، فردينان، **محاضرات في الألسنية العامة**، ترجمة: يوسف غازي الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986م .

السعران. محمود: **علم اللغة "مقدمة للقارئ العربي"**، دار النهضة العربية، بيروت.

سعيد. عبد الوارث مبروك: **في إصلاح النحو**، الكويت، دار القلم، 1985م .

سيبويه: **الكتاب**، تحقيق، عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل،د.ت.

السيوطي. جلال الدين: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار البحوث العلمية، (د.ت).

الشريف. محمد صلاح الدين: النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان"اللغة العربية معناها ومبناها"، تونس، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد (17)، 1979م.

صالح. محمد سالم: **أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى**، منشورات كلية المعلمين، جدة، السعودية.

العارف. عبد الرحمن**:"تمام حسان رائدا لغويا"**، القاهرة، عالم الكتب،2002م.

عاشور. المنصف: **دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات**، تونس، مركز النشر الجامعي، 2005م.

عباس. محمد: **الأبعاد الجمالية في منهج عبد القاهر الجرجاني**، دمشق،دار الفكر،1999م.

عرب. سلوى محمد عمر: وق**فات في جزم المضارع في جواب الطلب وأثر المعنى على الحركة الإعرابية في الجواب**، جامعة الملك عبد العزيز منشور على الإنترنت.

عمايرة. خليل: **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل النحوي**، الأردن، إربد، جامعة اليرموك.

الغامدي. محمد سعيد ربيع: اللغة والفكر في التراث النحوي العربي، **عالم الفكر**، العدد 3 المجلد 34، يناير، مارس 2006م .

غلفان. مصطفى: **اللسانيات العربية الحديثة**، المغرب، الدار البيضاء، منشورات كلية الآداب، 1998م.

الفضلي. عبد الهادي: **دراسات في الإعراب**، جدة، دار تهامة، 1984م.

الفهري. عبد القادر الفاسي: **المعجم العربي**، دار توبقال، 1985 .

الفهري.عبد القادر الفاسي: **ملاحظات حول البحث في التركيب اللغوي**، منشور في كتاب "تقدم اللسانيات في الأقطار العربية" ـ وقائع ندوة جهوية بالرباط، سنة 1987م، بيروت، دار الغرب الإسلامي،1991م.

ابن مالك: **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، القاهرة، دار هجر، 1990.

المبرد: **الكامل**، تحقيق: محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة،1997م.

المتقي. علاء: **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، ترتيب بيت الأفكار الدولية، د.ط، (د.ت).

محمد.أحمد سعد:**الأصول البلاغية في كتاب سيبويه**، القاهرة، مكتبة الآداب، 1999م.

المزيني. حمزة: مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، العدد 53، 1417 ـ 1418 .

مسلم، **صحيح مسلم**، الرياض، بيت الأفكار الدولية، (د.ت).

مصطفى. إبراهيم وزملاؤه : **المعجم الوسيط**، تركيا، المكتبة الإسلامية.

الملخ. حسن: **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، عمان، دار الشروق، 2...م .

المهيري. عبد القادر: **نظرات في التراث اللغوي العربي**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1993م.

الموسى. نهاد: **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر1980م.

النحاس. مصطفى: **التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي**، جامعة الكويت، بحث منشور في كتاب" تمام حسان رائدا لغويا"، القاهرة، عالم الكتب،2002م.

نحلة. محمد أحمد: **مدخل إلى دراسة الجملة**، بيروت، دار النهضة العربية، 1988م .

ابن هشام الأنصاري:**أوضح المسالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، بيروت، المكتبة العصرية، 2003م.

_____،: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك: راجعه، سعيد الأفغاني،: بيروت، دار الفكر، 1985م.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Papers in Linguistics. London. J. R. Firth, Oxford University PRESS, Amen House, First edition 1957 , Reprinted 1958 , 1961 and 1964.